



STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER  
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

## ورقة سياسات حول:

# تداعيات الحرب الأمريكية الإسرائيلية - الإيرانية على الاقتصاد اليمني أثر الصدمة على اقتصاد هاشي !

إعداد : مصطفى نصر

رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

أبريل 2026



economicmedia



economicmedia.net

# المحتويات

4	ملخص تنفيذي:
6	المقدمة: اليمن والحرب والآثار المتسلسلة
7	المنهجية:
8	مخاطر الحرب وتأثيرها في السياق اليمني:
10	الآثار المتسلسلة للحرب على الاقتصاد اليمني:
11	الحلقة الأولى: أسعار الطاقة والوقود
12	الحلقة الثانية: الشحن البحري وسلاسل الإمداد: زيادة في الأسعار وتغيير مسارات
13	الحلقة الثالثة: أزمة الشحن وزيادة الأسعار في الأسواق
14	الحلقة الرابعة: صدمة الحرب والضغط على فاتورة الاستيراد
15	الحلقة الخامسة: تحويلات المغتربين في الخليج والمساعدات الخارجية
16	الحلقة السادسة: السيولة وإمدادات السلع
17	الحلقة السابعة: الحوثيون ومضاعفة الخطر على اليمن
18	سيناريوهات الحرب المستقبلية والتداعيات:
	السيناريو الأول: الهدنة واحتواء الأزمة
	السيناريو الثاني: عودة الحرب مجدداً وتوسعها
19	الفرص المحتملة لليمن:
	إعادة طرح اليمن كمسار بديل لتصدير الطاقة الخليجية:
	رفع الأهمية الجيو-اقتصادية لليمن
	احتمال تراجع جزئي للدعم الإيراني للحوثيين
20	موقع الحكومة اليمنية في معادلات الامن الإقليمي للطاقة
21	التوصيات:
22	أولاً: الحكومة الشرعية والبنك المركزي
	إدارة الطلب على النقد الأجنبي واستقرار الأسعار
23	ثانياً: وزارة النقل
	ثالثاً: وزارة الصناعة والتجارة
24	رابعاً: القطاع الخاص



## ملخص تنفيذي:

شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ أواخر فبراير 2026 تصعيد عسكري غير مسبوق بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، نتج عنها تداعيات مباشرة على الأوضاع الاقتصادية لاسيما في قطاعات الطاقة، والملاحة، وسلاسل الامداد، والتمويل. وتأثرت معظم اقتصادات دول العالم جراء الحرب عبر أسعار الطاقة، وتعطل سلاسل التوريد، والصعوبات المالية، مع تفاوت كبير في حجم الأثر بين دول العالم المختلفة بحسب إمكاناتها وقدرتها على التكيف وامتصاص الصدمات واعتمادها على الواردات الخارجية بصورة رئيسية وهشاشة أوضاعها المالية تحديداً.

وتعد اقتصاديات الدول الأكثر هشاشة واعتماداً على الاستيراد والمساعدات الخارجية أكثر عرضة للضرر لاسيما في حال امتدت فترة الصراع وتوسعت رقعته جغرافياً إلى مناطق أخرى<sup>1</sup>. بالنسبة لليمن، تأتي الحرب في ظل وضع اقتصادي صعب وهش، حيث تسببت الحرب التي تشهدها اليمن منذ أحد عشر عاماً في اختلالات كبيرة في الاقتصاد اليمني، حيث توقفت صادرات النفط والغاز، وتراجعت الإيرادات العامة في ظل شحة في النقد الأجنبي، وانقسام نقدي ومؤسسي واعتماد شبكة كامل على الاستيراد من الخارج. وتعتمد الدولة بصورة رئيسية على المساعدات الخارجية في الوقت الراهن، فيما يعد المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في البلد من تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج.

خرجت اليمن من عام 2025 وهي مثقلة باقتصاد على حافة الانهيار، مع استمرار هشاشة المالية العامة، وارتفاع سعر الصرف في عدن إلى مستويات قياسية قبل أن يتحسن لاحقاً بفعل تدخلات إدارية ونقدية، وارتفاع كلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء في مناطق الحكومة 26٪ على أساس سنوي حتى يونيو 2025، وأي اضطراب إضافي في التجارة أو التمويل أو الموائئ قد يفاقم الأمن الغذائي ويزيد تكلفة الواردات ويضعف قدرة المؤسسات على التكيف.<sup>2</sup>

تهدف هذه الورقة إلى معرفة أثر الحرب الإقليمية الدائرة في المنطقة على الوضع الاقتصادي الهش في اليمن ومن زوايا متعددة، إذ أن المؤشرات بدأت تظهر في تصاعد أسعار الوقود، والشحن البحري وسلاسل الامداد، والسياسة النقدية وتغطية فاتورة الاستيراد وتحويلات المغتربين اليمنيين لاسيما المتواجدين في دول الخليج العربي، ناهيك عن تأثير الحرب على الدعم الخليجي والسعودي تحديداً للموازنة العامة للدولة في اليمن، ومخاطر تراجع المساعدات الخليجية على الوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن. وتظهر الأرقام التي جمعتها وحدة الرصد والدراسات الاقتصادية في مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي من مصادر رسمية وخاصة متعددة أن الصدمة بدأت بالفعل في اليمن من خلال التأثير المباشر إلى أسعار الشحن وكلفة التأمين وزيادة فاتورة استيراد المشتقات النفطية من الخارج.

1 تقرير « كيف تؤثر الحرب في الشرق الأوسط على الطاقة والتجارة والتمويل » صادر عن صندوق النقد الدولي، بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٢٦، تم رصده من الباحث من خلال الرابط التالي : <https://www.imf.org/en/blogs/articles/2026/03/30/how-the-war-in-the-middle-east-is-affecting-energy-trade-and-finance>

2 تقرير ' المرصد الاقتصادي ' صادر عن البنك الدولي، خريف 2025، رابط التقرير : <https://documents1.worldbank.org/curated/en/09960331122530091/pdf/IDU-9d206bab-c565-4ec7-bc19-914509bc0cdc.pdf>

وقد ارتفعت الزيادة في كلفة نقل الحاويات ما بين 3000 دولار إلى 5000 دولار في بعض الحالات، وقفزت أسعار النفط إلى مستويات 100-120 دولارًا للبرميل، ما يندرج بارتفاع فاتورة الاستيراد مجددًا، خصوصًا بالنسبة إلى الوقود المخصص للكهرباء. وعلى سبيل المثال فإن سعر شحن الحاوية 20 قدم من الصين إلى عدن ارتفع من نحو 2500 دولار إلى 5000-6000 دولار بعد الحرب، مع فرض رسوم مخاطر حرب تراوحت بين 2000 و3000 دولار للحاوية. وهذه الأرقام تتسق مع ما أعلنته شركات ملاحية دولية كبرى عن رسوم طوارئ ورسوم حرب ورسوم وقود إضافية على الشحن في المنطقة.<sup>3</sup>

وتقدم الوثائق التي جمعناها دليلًا ملموساً على طبيعة التحول الجاري والتداعيات المباشرة للحرب على أسعار الشحن إلى اليمن. إذ تظهر وثيقة صادرة عن شركة COSCO الصينية بتاريخ 30 مارس 2026 أن جزءًا من الشحنات اليمنية لم يعد يُنقل مباشرة إلى عدن أو المكلا، بل عبر نموذج متعدد المراحل يبدأ بتفريغها في أبوظبي أو جبل علي، ثم نقلها برًا إلى صحرى بعمان، ثم إعادة شحنها بحرًا إلى اليمن عبر سفن تغذية، مع فرض رسوم إضافية قد تبلغ 8500/5000 دولار للحاوية إلى عدن و9500/5500 دولار إلى المكلا، فضلًا عن رسوم التخزين والتراخيص. كما تُظهر أن الشحنات التي فُرغت أصلًا في صحرى فُرغت عليها أيضًا رسوم إضافية أقل لكنها لا تزال كبيرة. وفي المقابل، تكشف وثيقتان رسميتان من وزارة النقل اليمنية عن اعتراض حكومي على فرض رسوم إضافية بنحو 3000 دولار على بعض البضائع، بما فيها بضائع وصلت قبل 2 مارس 2026، وهو ما يعكس صورة واضحة عن مستوى التغيير في أسعار شحن الحاويات الواصلة إلى الموانئ اليمنية.<sup>4</sup>

وتخلص الورقة إلى أن تداعيات الحرب في المنطقة لاسيما إذا استمرت لفترة أطول سوف تضاعف المعاناة الإنسانية والاقتصادية في اليمن، وسنشهد ارتفاع الأسعار وضغط على أسعار الصرف وانكماش تضخمي يفاقم من حالة الهشاشة التي يعانيها الاقتصاد اليمني. وفي حال جرى احتواء الحرب خلال أيام قليلة فسيكون الأثر كبيراً لكنه لن يدوم طويلاً، وفي كل الأحوال فإن الجهات الرسمية المختلفة مطالبة بوضع مجموعة من الإجراءات والتدخلات التي تعمل على التخفيف من حدة الصدمة وتداعياتها على المواطنين اليمنيين.

3 تقرير تحديث العمليات في الشرق الأوسط، صادر عن شركة الشحن العالمية ميرسك، بتاريخ 3 مارس 2026، من خلال الرابط التالي : <https://www.maersk.com/news/articles/2026/03/03/middle-east-operational-update-3-maersk-march>

4 وثائق حصل عليها الباحث وهي رسائل بين شركات الملاحة وتجار يمينيين، بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢٦م.

## المقدمة: اليمن والحرب والآثار المتسلسلة

تقاس آثار الحروب عادة عبر مؤشرات مباشرة مثل أسعار النفط، وتكاليف الشحن والتأمين، وتقلبات الأسواق المالية. وقد يكون هذا النهج كافيًا بصورة نسبية في الاقتصادات المستقرة والقادرة من الناحية المؤسسية والمالية على حصر الصدمة في قطاعات محددة وامتصاص آثارها الأولية. غير أن الحالة اليمنية تختلف جذريًا، لأن الاقتصاد اليمني لا يستقبل الصدمات الخارجية بوصفها اضطرابات منفصلة، بل بوصفها صدمات مركبة تنتقل عبر قنوات متعددة وتنتج آثارًا متسلسلة ومتداخلة. ومن منظور المخاطر النظامية، فإن الحرب الإقليمية لا تؤثر على اليمن من خلال ارتفاع النفط أو الشحن فقط، بل عبر ما يمكن وصفه بالآثار المتسلسلة، حيث تنتقل الصدمة من قطاع إلى آخر ومن سوق إلى أخرى، فتبدأ مثلًا في الطاقة أو الملاحة، ثم تمتد إلى فاتورة الاستيراد، ثم إلى الطلب على النقد الأجنبي، ثم إلى سعر الصرف، ثم إلى أسعار الغذاء والنقل والخدمات الأساسية، وصولًا إلى القدرة الشرائية والاستقرار الاجتماعي. وتصبح هذه الآثار أكثر حدة في اليمن بسبب هشاشة الاقتصاد نفسه، وما يعانيه من شحة الإيرادات، وانقسام المؤسسات، وضعف الاحتياطيات، وتعدد السلطات المسيطرة على الموانئ والمنافذ وسلاسل الإمداد.

وبهذا المعنى، فإن ارتفاع أسعار الوقود المستورد لا يعني فقط زيادة فاتورة المشتقات النفطية، بل يرفع أيضًا كلفة النقل والكهرباء والسلع الغذائية. كما أن ارتفاع أجور الشحن والتأمين لا يعني فقط زيادة كلفة الحاوية، بل يفضي كذلك إلى طلب إضافي على الدولار، وضغط على العملة الأجنبية، وارتفاع في أسعار السلع، وتراجع قدرة الفئات الأشد فقرًا على الوصول إلى احتياجاتها الأساسية. وتتعاظم هذه الموجات إذا اقترنت بتراجع تحويلات المغتربين، أو ضعف الدعم الخارجي، أو اتساع الحرب إلى البحر الأحمر وباب المندب. ومن هنا، تنطلق هذه الورقة من فرضية رئيسية مفادها أن الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى لا تُنتج أثرًا واحدًا على الاقتصاد اليمني، بل سلسلة من الصدمات المتشابكة في التجارة والسيولة وسعر الصرف والأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي العام. نسعى في الورقة إلى مقارنة هذه المشكلة، حيث نطلق من فرصة جوهرية تتمثل بأن تداعيات الحرب بين أمريكا وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى لها تداعيات مركبة على الاقتصاد اليمني من نواحي التجارة والسيولة وسعر الصرف والأمن الغذائي بصورة شاملة.

تعتمد الورقة على منهج الاقتصاد السياسي للصراعات في الربط بين التطورات الجيوسياسية والتحويلات الاقتصادية الداخلية وذلك باستخدام ثلاث أدوات تحليلية، تتمثل في تحليل آثار الصدمة المتسلسلة من الحرب إلى الطاقة والتجارة والأسعار، ثم تحليل المؤشرات الاقتصادية الناجمة عن تلك الصدمة والمتمثلة في مؤشرات رئيسية كالتضخم، وسعر الصرف وأسعار الغذاء، وتحليل السيناريوهات المستقبلية وتقييم المخاطر المستقبلية المحتملة.

وتعتمد الورقة على مصادر حديثة للمؤسسات المالية الدولية، والمصادر المحلية الرسمية، والوثائق ووثائق من شركات الملاحمة الدولية وسلسلة من الحوارات مع كافة أصحاب المصلحة.

## مخاطر الحرب وتأثيرها في السياق اليمني

لا شك بأن الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران أحدثت صدمة اقتصادية عبر ثلاث مسارات رئيسية الطاقة، وسلاسل الإمداد، والأسواق المالية، ناهيك عن التداعيات الأخرى الثانوية والمرتبطة بهذه المسارات بطريقة أو بأخرى. ومن المؤكد أن قياس مدى الضرر لهذه الحرب يعتمد بصورة رئيسية على مدتها وتوسعها الجغرافي وحجم الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية، ومدى اعتماد كل دولة على الواردات النفطية أو على المسارات المتضررة، كما أن تلك التداعيات تظهر بصورة أكبر على الاقتصاديات الهشة والتي تعاني من اختلالات مركبة في الجوانب الاقتصادية المختلفة، لأن ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والأسمدة قد يدفع ملايين إضافية من البشر نحو انعدام الأمن الغذائي.<sup>5</sup>

في سوق الطاقة، تشير رويترز إلى أن أسعار النفط قفزت بقوة منذ اندلاع الحرب، وأن خام برنت سجّل في أواخر مارس نحو 112 دولارًا، مع ارتفاع يقارب 57 بالمئة خلال مارس بسبب تعطل هرمز واتساع المخاطر الإقليمية. كما حذرت تقديرات في استطلاع رويترز من أن استمرار الإغلاق قد يدفع الأسعار إلى مستويات أعلى بكثير وبالمقابل إذا ما استمرت الهدنة فمن المرجح أن يبقى ما دون مائة دولار للبرميل، ووصفت وكالة الطاقة الدولية التعطل بأنه من أكبر الاضطرابات في سوق النفط الحديث.<sup>6</sup>

أما في قطاع الملاحة، فقد تضاعفت تقريبًا أقساط التأمين البحري على مخاطر الحرب عدة مرات، وارتفع بعضها من نحو 0,25٪ من قيمة السفينة إلى ما يصل إلى 3٪ في بعض الحالات، أي زيادة بأكثر من عشرة أضعاف، مع تسعير الرحلات «رحلة برحلة» بسبب شدة عدم اليقين. كما جرى تعليق أو تقليص بعض الخدمات والممرور في مسارات الخليج، ونُقلت سفن إلى مناطق انتظار آمنة، وارتفعت رسوم الحرب والشحن إلى مستويات طارئ.<sup>7</sup> وعززت الشركات الملاحية الكبرى نفسها هذا الاتجاه، فقد أعلنت شركة ميرسك «Maersk» على سبيل المثال تعليق قبول بعض الشحنات الخاصة والمبردة في عدد من دول الخليج والمنطقة، مع استثناء الأغذية والدواء والسلع الأساسية، كما أعلنت فرض ما يسمى «Emergency Contingency Surcharge» أي رسوم إضافية للطوارئ والظروف الاستثنائية على بعض المسارات بمبالغ تصل إلى 1800 دولار للحاوية 20 قدم و3000 دولار للحاوية 40 قدم في بعض الاتجاهات.

<sup>5</sup> تقرير ' كيف تؤثر الحرب في الشرق الأوسط على الطاقة والتجارة والتمويل '، مرجع سابق.

<sup>6</sup> تقرير وكالة رويترز حول أسعار النفط العالمية، بتاريخ 30 مارس 2026، رابط التقرير : <https://www.reuters.com/business/energy/oil-prices-jump-after-yemeni-houthi-attack-israel-widening-iran-conflict-2026-03-29/>

<sup>7</sup> تقرير ' ارتفاع أقساط التأمين البحري ' وكالة رويترز، بتاريخ 6 مارس 2026، رابط التقرير : <https://www.reuters.com/world/middle-east/maritime-insurance-premiums-surge-iran-conflict-widens-2026-03-06/>

وأعلنت شركة الشحن إم اس سي "MSC" فرض ما يسمى رسوم مخاطر الحرب "War Risk Surchage" بحوالي 2000 دولار للحاوية 20 قدم و3000 دولار للحاوية 40 قدم و4000 دولار للحاويات المبردة في بعض المسارات. وأعلنت شركتي سي إم اي ، و سي جي إم «CMA CGM» عن رسوم طارئة خاصة بالنزاع على حجوزات جديدة وبعض الشحنات العائمة بالفعل.<sup>8</sup>

وتشير تلك الأرقام بحجم التغيير الذي حدث في إعادة تسعير المخاطر البحرية أثناء العمليات اللوجستية ونقل البضائع بين الدول المختلفة، وانعكاسات ذلك على الدول المتأثرة بهذه العمليات ومن بينها اليمن. فاليمن كانت تصنف بأنها من الدول مرتفعة المخاطر لاسيما عقب أحداث البحر الأحمر في العامين الماضيين عقب قيام جماعة الحوثيين بسلسلة من الاعتداءات على حركة الملاحة الدولية وما أعقبها من هجمات أمريكية وإسرائيلية.

---

8- تقرير « ارتفاع اقساد التامين البحري » وكالة رويترز، مرجع سابق.

## الآثار المتسلسلة للحرب على الاقتصاد اليمني

يعاني الاقتصاد اليمني ما قبل الحرب الراهنة بحالة من الهشاشة والإرهاك، لاسيما مع توقف صادرات النفط منذ عام 2022 عقب قيام جماعة الحوثيين « أنصار الله » بالهجوم على موانئ التصدير وتهديد كافة شركات الملاحة بعدم الإقتراب من موانئ تصدير النفط اليمني، بالإضافة إلى تراجع المنح والمساعدات الخارجية وتدهور في الإيرادات العامة، وزيادة مستوى التضخم مع تباين واضح بين مناطق الحكومة الشرعية والمناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثيين. وتراجعت الإيرادات العامة للحكومة بنسبة 30٪ على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2025، كما أن سعر الصرف وصل إلى مستوى ثلاثة آلاف دولار قبل أن يتحسن ويعود إلى 1620 ريال مقابل الدولار الواحد في مناطق سيطرة الحكومة لكن كلفة الحد الأدنى لسلة الغذاء ارتفعت بنسبة 26٪ على أساس سنوي حتى النصف الثاني من العام 2025.<sup>9</sup>

وفي ظل وضع اقتصادي يتسم بهذه الهشاشة والضعف من الصعب امتصاص صدمة تداعيات الحرب الراهنة، إذ من المتوقع أن تتصاعد حدة التداعيات في سلسلة متزايدة من الآثار السلبية. فاعتماد اليمن على واردات الغذاء والوقود يجعلها متأثرة بصورة مباشرة بالحرب، كما أن ارتفاع أقساط التأمين، وكلف الامتثال، والتأخير اللوجستي تنعكس بصورة مباشرة كمؤشرات في الاقتصاد اليمني.

ومن ناحية الأمن الغذائي، تشير بيانات برنامج الأغذية العالمي وتقارير المتابعة الإنسانية إلى أن اليمن ما يزال يعتمد بشدة على الواردات، وأن أي اضطراب في الممرات البحرية أو ارتفاع في كلفة الشحن ينعكس مباشرة على توافر الغذاء وكلفته.

ويفيد برنامج الأغذية العالمي بأن اليمن يستورد نحو 90٪ من غذائه في الأجل الأطول، في حين تُظهر بيانات أحدث أن الواردات الغذائية عبر الموانئ اليمنية ما زالت شرياناً حاسماً للاستقرار النسبي للأسواق.<sup>10</sup>

وخلاصة الأمر فإن الحرب تأتي في ظل اقتصاد هش ويعاني انكشاف حاد حيث يعتمد بصورة رئيسية على الواردات من الخارج لاسيما في الغذاء والطاقة، وضعف في احتياطات النقد الأجنبي، ووضع معيشي وإنساني جراب تراجع سعر العملة ومستويات التضخم المرتفعة. وتهيئ هذه المعطيات الطريق لتداعيات سريعة ومؤثرة للحرب مع الأخذ في الاعتبار مدة الحرب واستمرارها لفترة أطول.

9- تقرير البنك الدولي، مرجع سابق.

10- تقرير « اليمن: النظر ما وراء أزمة الجوع الحالية » تقرير لبرنامج الغذاء العالمي، بتاريخ 22 سبتمبر 2022، رابط التقرير: <https://www.wfp.org/stories/yemen-looking-beyond-todays-hunger-crisis>

## ونستعرض هنا قنوات الآثار المتسلسلة للحرب على الاقتصاد اليمني أو حلقات التأثير المركبة:

### الحلقة الأولى: أسعار الطاقة والوقود

تعد أسعار الطاقة أولى حلقات التأثير التي تؤثر على الاقتصاد اليمني، فاليمن يعتمد بصورة رئيسية على استيراد المشتقات النفطية من الخارج باستثناء نسبة بسيطة من الإنتاج المحلي الذي يغطي احتياج محافظتي مأرب وحضرموت. وتراجعت مؤخرًا فاتورة استيراد الطاقة لتوليد الكهرباء في عدن من حوالي أربعين إلى خمسين مليون دولار شهرياً إلى ما يقرب من 20 مليون دولار شهرياً قبل الحرب نتيجة تغطية جزئية لاحتياجات تشغيل كهرباء عدن من النفط القادم من شركة بترومسيلة في حضرموت، إلا أن الحرب ستعيد الفاتورة مجدداً إلى مستوياتها الأولى إذا ما استمرت أسعار الطاقة عند مستوى 110 دولار للبرميل<sup>11</sup>.

تأثير ارتفاع سعر الطاقة على الاقتصاد اليمني تأثير تسلسلي فالوقود ليست سلعة نهائية، بل مدخلاً لقطاعات وأنشطة عديدة مثل: النقل، الكهرباء، المياه، التخزين، التشغيل للمصانع وصناعة الغذاء. وتظهر تقديرات البنك الدولي أن الاقتصادات المستوردة للطاقة ستعرض لارتفاعات في فواتير الاستيراد وضغوط تضخمية أكبر، لاسيما وأن أسعار النفط خلال مارس كان حاداً، مع اقتراب برنت من 113 دولاراً واحتمالية صعوده إذا ما تجددت الحرب عقب الهدنة الحالية.

وحصلت وحدة الرصد والدراسات والاقتصادية في المركز على معلومات رسمية بأن الأثر المتوقع للحرب على اليمن كبير من زاوية الشحن والطاقة والتأمين، وأن أسعار النفط التي قفزت إلى نطاق 100-120 دولاراً، سيؤثر مباشرة على فاتورة الاستيراد. وكان اليمن قد خفّض فاتورة الوقود الموجه للكهرباء في عدن من نحو 40-50 مليون دولار شهرياً إلى قرابة 20 مليون دولار بفضل استخدام نفط بترومسيلة، لكن هذا التراجع مهدد بالانعكاس إذا استمرت الحرب وارتفعت أسعار النفط والنقل والتأمين. إذا فالحرب الدائرة لا تضيف عبء جديد فحسب، بل تتسبب في فقدان بعض المكاسب التي تحققت في خفض كلفة الطاقة التي تستنزف جزءاً مهماً من النفقات العامة للحكومة، ناهيك عن كلفة فاتورة الاستيراد للمشتقات النفطية التي ستتضاعف في حال ظلت أسعار الطاقة عند مستوياتها الحالية.

11- مصادر رسمية في البنك المركزي اليمني تحدثت للباحث.

## الحلقة الثانية: الشحن البحري وسلاسل الإمداد: زيادة في الأسعار وتغيير مسارات

ارتفعت أسعار الشحن البحري إلى الموانئ اليمنية منذ اندلاع الحرب بسبب فرض رسوم تسمى رسوم إضافية للطوارئ والحالة الاستثنائية "War Risk Surcharge" تتراوح بين 2000 و3000 دولار للحاوية 20 أو 40 قدم، إلى جانب أثر ارتفاع الوقود. وبالمقارنة، ارتفع سعر شحن الحاوية 20 قدم من الصين إلى عدن من نحو 2500 دولار قبل الحرب إلى 5000-6000 دولار بعدها، شاملاً التأمين، أي بزيادة تتراوح بين 100٪ و120٪<sup>12</sup>.

ولم تقتصر التداعيات على التغيير في السعر الذي ارتفع بنحو 100٪ بل شمل مسارات أخرى منها:

- تأخير ملحوظ في وصول الشحنات.
- ضغط على المخزون، خصوصاً للحاويات العالقة في موانئ الترانزيت.
- رسوم حرب إضافية.
- ارتفاع تكاليف التخزين والتأخير المسمى "Demurrage & Detention".
- تغيير مسارات الشحن.
- صعوبة التمويل بسبب تجميد رأس المال لفترات أطول وارتفاع الأقساط التأمينية.

ووفق شهادات لرجال أعمال يمنيين فإن الحاويات باتت تصل أولاً إلى موانئ أخرى ثم تُنقل إلى اليمن، وهذه المعلومات تتسق مع وثيقة شركة COSCO الصينية التي تتضمن أن بعض الشحنات التي جرى التعاقد بشأنها ستنقل من أبو ظبي أو جبل علي براً إلى صحرار ثم بحري إلى عدن أو المكلا من خلال سفن صغيرة تسمى فيدر شيب «Feeder Ships» مع إضافة رسوم إضافية قد تصل إلى 8 آلاف وخمسمائة دولار للحاوية 40 قدم إلى عدن، إلى جانب رسوم تخزين ونقل وترانزيت.<sup>13</sup>

وخلصة الأمر فإن اليمن لم يعد وجهة شحن ذات رسوم أعلى، بل باتت كثير من البضائع تأتي عبر مسارات غير مباشرة وبدلاً أن تكون الكلفة في أجرة البحر والتأمين والمناولة تضاف إليها حلقات أخرى من سلسلة أخرى من الكلفة تتمثل في تفريغ في ميناء وسيط، تخزين، نقل بري، إعادة تحميل، أجرة السفن الصغيرة، ومخاطر النقل.

12 - مقابلة أجراها الباحث مع السلطات الرسمية المعنية بالموانئ اليمنية.

13 - وثيقة حصل عليها الباحث تتضمن المحتوى المشاركة إليه وتحمل شعار الشركة الصينية

## الحلقة الثالثة: أزمة الشحن وزيادة الأسعار في الأسواق

لا شك بأن الحلقة الأولى والثانية تشكلت متغيراً مهماً لسلسلة التداعيات الأخرى في الاقتصاد اليمني، فارتفاع أسعار السلع في السوق اليمني وهي المحصلة النهائية للتداعيات ناتجة عن أربع حلقات من التأثير تتمثل في تكلفة الشحن والتأمين وإعادة توجيه الشحنات البحرية، سعر الصرف المحلي، كلفة الوقود والنقل الداخلي، وهوامس المخاطر والربح. وعلى سبيل المثال فإن الرسوم التي أضافتها شركة COSCO ككلفة إعادة توجيه للشحنة يصل إلى 8500 دولار للحاوية 40 قدم، ومع افتراض حمولة 20-25 طناً، فإن الزيادة لكل طن قد تتراوح تقريباً بين 340 و425 دولار قبل احتساب التخزين والنقل الداخلي.

وعند تحويل المبلغ إلى الريال اليمني، ثم بإضافة سعر الوقود والنقل والرسوم وتكلفة المخاطر، يتوقع أن يصبح الأثر السعري النهائي على السلع الأساسية ما بين 15 - 35٪ على الأقل في المدى القصير مع وضع الاعتبار لنوعية السلع وطبيعتها، وهي أرقام تتسق مع ما توقعه برنامج الأغذية العالمي (WFP) الذي أوضح بأن الاضطرابات الحالية تضيف بين 15٪ و25٪ إلى بعض تكاليف الإمداد، ومع فرض رسوم إضافية قد تصل إلى 200 دولار للطن المتري في بعض الحالات الإنسانية.<sup>14</sup>

14 - تأثير الحرب على سلاسل الإمداد، تقرير لبرنامج الغذاء العالمي، رابط التقرير: <https://www.wfp.org/news/global-disruptions-supply-chains-are-driving-tomorrows-hunger-crisis>

## الحلقة الرابعة: صدمة الحرب والضغط على فاتورة الاستيراد

يمتد الأثر السلبي للحرب إلى الطلب على العملات الأجنبية، وتحويلات المغتربين، والمساعدات الخارجية، لاسيما إذا تجددت الحرب وطال أمدها وأثرت بصورة أكبر على اقتصاديات دول الخليج. اقتصادياً عندما ترتفع كلفة الشحن والتأمين والوقود سيتطلب القطاع الخاص اليمني مبلغ أكبر من النقد الأجنبي لاستيراد الكمية نفسها من السلع سواء كانت المشتقات النفطية أو السلع الغذائية والدوائية وغيرها من المنتجات.

ومع اقتصاد يعاني من شحة في الإيرادات وأزمة في الاحتياطات الكافية من النقد الأجنبي، والضغط التضخمي في السوق فإن المؤشرات ستعكس في زيادة الطلب على الدولار وبالتالي ضغط على سعر الصرف وتساعد في التضخم، وستنتقل هنا تداعيات الحرب إلى العملة وسعر السلعة مباشرة. ولا ينظر إلى الحرب وتداعياتها كأزمة شحن فقط، إذ من المتوقع وفقاً للآثار المتسلسلة أن تتوسع لتصبح أزمة في ميزان المدفوعات، وبالتالي تزيد حدة الطلب على الدولار، جراء ارتفاع أسعار الواردات، كما تتباطأ نسبة التحويلات من الخارج، وكذلك المساعدات الخارجية في ظل تداعيات الأزمة على مختلف دول العالم بما فيها الدول المانحة، وهذا كله بالمحصلة سينعكس سلباً إلى الضغط على سعر الصرف.

وتأتي تلك التداعيات في ظل وضع اقتصادي غير قادر على التصدي للصدمة، فالارتفاع في أقساط التأمين وكلفة الامتثال والتأخير سيزيد من العبء على المستوردين والبنوك وشركات الشحن، كما قد يساهم في استخدام السوق الموازية بصورة أكبر وهو الأمر الذي حاول البنك المركزي اليمني خلال الأشهر الماضية العمل عليه بكثير من الجهد عبر لجنة تمويل وتنظيم الاستيراد.

4- خبر حول وصول سفينة إلى ميناء النشيمة في شبوة، وكالة الأنباء اليمنية سبأ التابعة لجماعة الحوثي، رابط الخبر : <https://www.saba.ye/ar/news3200808.htm>

## الحلقة الخامسة: تحويلات المغتربين في الخليج والمساعدات الخارجية

تشكل تحويلات المغتربين اليمنيين، ولا سيما في دول الخليج، أحد أهم أعمدة الاستقرار الاقتصادي في اليمن، حيث تمثل شرياناً حيوياً لتدفقات النقد الأجنبي ومصدراً رئيسياً لدخل الأسر. وتشير تقديرات حديثة إلى أن هذه التحويلات أصبحت أكبر مصدر للعملة الأجنبية في اليمن في ظل التراجع الحاد في الصادرات النفطية وانخفاض المساعدات الدولية. ووفق بيانات البنك الدولي، بلغت تحويلات اليمن نحو 3,7 مليار دولار في عام 2023، بينما تشير تقديرات أخرى تشمل القنوات غير الرسمية إلى أن إجمالي التحويلات قد يتجاوز 7,4 مليار دولار سنوياً، ما يعكس الحجم الحقيقي لهذا التدفق المالي خارج النظام المصرفي الرسمي.

ووفق بيانات البنك الدولي، بلغت تحويلات اليمن نحو 3,7 مليار دولار في عام 2023، بينما تشير تقديرات أخرى تشمل القنوات غير الرسمية إلى أن إجمالي التحويلات قد يتجاوز 7,4 مليار دولار سنوياً، ما يعكس الحجم الحقيقي لهذا التدفق المالي خارج النظام المصرفي الرسمي. بالنسبة لليمن، لم تعد التحويلات مجرد مصدر دخل للأسر، بل تحولت إلى أحد الروافد الأساسية لميزان المدفوعات، وإلى عنصر حاسم في استقرار سعر الصرف وتمويل الواردات الأساسية. تلك الأهمية تجعل الاقتصاد اليمني أكثر عرضة للصدمات الخارجية، خصوصاً تلك المرتبطة بأداء اقتصادات الخليج، أو القيود المالية والمصرفية، أو التوترات الجيوسياسية التي قد تعطل قنوات التحويل أو ترفع كلفتها.

وإذا ما استمرت الحرب خلال الأسابيع القادمة وتأثرت دول الخليج فإن اليمن ستكون متضررة بصورة مباشرة، أي أنها لن تنجو من الصدمة عبر اقتصادات الخليج، بطريقة غير مباشرة. وهذا ينسحب أيضاً إلى الدعم الخليجي بصورة عامة لليمن، ولا سيما السعودي، في تمويل الرواتب وعجز الموازنة والحفاظ على حد أدنى من الاستقرار. وفي ذات السياق فإن تداعيات الحرب سوف تؤثر أيضاً على تدفق المساعدات الخارجية إلى اليمن، إذ أن تصاعد الأزمة واتساعها سيؤدي بالضرورة إلى أن يخسر اليمن دعم المانحين واهتمامهم، ناهيك عن ارتفاع كلفة التشغيل والامداد التي ستؤثر على حجم وطبيعة المساعدات المقدمة للفئات الفقيرة في اليمن.

منذ الأيام الأولى للتصعيد الإقليمي، برز القطاع الخاص اليمني كأحد أكثر الفاعلين تأثرًا، ليس فقط بسبب ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، بل نتيجة تعطل دورة الإمداد وتمددتها زمنيًا. فقد أدت رسوم مخاطر الحرب، وتغيّر المسارات، والاعتماد على نماذج نقل غير مباشرة، إلى إطالة زمن الشحن وارتفاع تكاليف التأخير والتخزين وإعادة الشحن، ما انعكس مباشرة على السيولة ورأس المال العامل.

لم تعد المشكلة مقتصرة على ارتفاع تكلفة الحاوية، بل على طول الفترة التي يظل فيها رأس المال مجمدًا قبل تحوله إلى مبيعات. ففترات العبور الأطول والتفريغ في موانئ وسيطة تعني بقاء الأموال المدفوعة مقدمًا معلقة، في ظل تراكم تكاليف إضافية تشمل التأمين ورسوم الحرب والتخزين والنقل، وهو ما يضغط بشدة على السيولة التشغيلية، خصوصًا لدى الشركات ذات التمويل المحدود. وتكشف إفادات القطاع الخاص أن الأزمة تحولت سريعًا من اضطراب لوجستي إلى مخاطر تمويلية، حيث أدى طول زمن الشحن إلى تجميد رأس المال، وزيادة الرسوم إلى ارتفاع الطلب على النقد الأجنبي، بينما أدى عدم اليقين إلى تشدد شروط الائتمان. وبذلك، أصبحت تكلفة الاستيراد الفعلية مزيجًا من الكلفة المباشرة وكلفة الوقت وكلفة المخاطر، ما يرفع الأسعار حتى قبل احتساب هوامش الربح.

انعكست هذه الضغوط على إدارة المخزون وسلوك الاستيراد، حيث تراجعت القدرة على الحفاظ على مستويات مخزون مريحة، مع ميل الشركات إلى تقليص الكميات أو تأجيل الشحنات أو إعادة هيكلة الطلبات وفقًا لقدرتها التمويلية. ورغم أن هذه التحولات قد لا تظهر فورًا في السوق، إلا أنها تخلق هشاشة كامنة تجعل الإمدادات أكثر عرضة لأي صدمة إضافية.

في بيئة ترتفع فيها الكلفة ويتزايد عدم اليقين، تميل السوق إلى التركيز، إذ تتمكن الشركات ذات الملاءة الأعلى من امتصاص الصدمة، بينما تواجه الشركات الأصغر خطر الخروج الجزئي أو الكامل. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع هوامش التسعير بدافع المخاطر، وتراجع مستوى المنافسة، بما يعيد تشكيل بنية السوق على المدى المتوسط.

حتى الآن، لا تظهر اختناقات حادة في الإمدادات، ويُعزى ذلك جزئيًا إلى العامل الموسمي المرتبط بذروة الاستيراد قبل رمضان، حيث دخلت الأسواق بمستويات مخزون مرتفعة نسبيًا. غير أن هذه الوفرة تظل مؤقتة ولا تعكس استدامة الإمداد، خاصة في ظل استمرار الضغوط على دورة الاستيراد. في حال استمرار الحرب أو اتساعها، يُتوقع أن تتحول هذه الهشاشة إلى مخاطر فعلية، من خلال تآكل المخزون وارتفاع إضافي في التكاليف وضغط أكبر على السيولة، ما قد يؤدي إلى تعثر بعض الشركات وانتقال الأزمة من صدمة كلفة إلى صدمة توافر. وعليه، فإن استقرار الإمدادات في اليمن لا يعتمد فقط على انسيابية الشحن، بل على قدرة القطاع الخاص على تمويل الزمن والمخاطر في بيئة عالية عدم اليقين.

## الحلقة السابعة: الحوثيون ومضاعفة الخطر على اليمن

مَثَل إعلان جماعة الحوثي الانخراط في الحرب دعماً لإيران واحدة من أكثر التداعيات خطورة، وكادت تلك الخطوة من جعل اليمن ليس فقط متأثراً بتداعيات الحرب، بل جزءاً منها، ورغم أن تدخل الحوثيين اقتصر على إطلاق عدد من الصواريخ والمسيرات باتجاه إسرائيل فإن المخاوف كانت كبيرة من التوسع نحو إغلاق مضيق باب المندب والتأثير في حركة الملاحة في البحر الأحمر والبحر العربي.

وفي حال توسعت الحرب نحو مضيق باب المندب سوف نشهد تداعيات مباشرة وأكثر خطورة تتمثل في ارتفاع مخاطر الحرب، وتصنيف الموانئ اليمنية ومساراتها ضمن المناطق الأعلى خطراً، ناهيك عن توقف بعض الخطوط الملاحية ومزيد من الارتفاعات في كلفة التأمين وإعادة توجيه السلع. وكل ذلك سيجعل اليمن يدفع كلفة اقتصادية مباشرة، تضاعف من حدة الأزمة الإنسانية وتحدث اختلالات جوهرية في المخزون السلعي لاسيما في ظل حالة الانكشاف التي يعانيها الاقتصاد اليمني إذ يعتمد البلد على 90٪ من احتياجاته السلعية من الخارج.

## سيناريوهات الحرب المستقبلية والتداعيات

### السيناريو الأول: الهدنة واحتواء الازمة

يفترض هذا السيناريو نجاح الهدنة الراهنة بين الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، وعودة تدريجية لحركة الملاحة في مضيق هرمز وتراجع تدريجي لأسعار الطاقة، تمهيداً للدخول في مفاوضات جادة بين الطرفين، وفي ظل هذا السيناريو نتوقع أن أثر الحرب الراهنة في عدة جوانب حيث من المتوقع أن تستمر حالة:

1. ارتفاع أسعار الوقود وبعض السلع المستوردة.
2. زيادات طفيفة بين 10 و20٪ لبيع السلع الحساسة للاستيراد.
3. استمرار الضغط على فاتورة الاستيراد وسعر الصرف، ولكن في مستويات يمكن السيطرة عليها .
4. استمرار كلفة التأمين ورسوم المخاطر على البضائع، ولكن لفترة محدودة.

### السيناريو الثاني: عودة الحرب مجدداً وتوسعها

يعد هذا السيناريو الأسوأ ويتمثل بتجدد الحرب واتساع رقعتها إلى مضيق باب المندب والبحر الأحمر، ويفترض هذا السيناريو أن تعود الحرب أكثر زخماً وحدة لاسيما في حال عدم التوصل إلى اتفاق وشعور كل طرف أنه التقط أنفاسه ورتب أوراقه لحرب طويلة وحاسمة. لا شك بأن تجدد الحرب سيجعل جماعة الحوثي تنخرط مباشرة في النزاع وتكثف من عملياتها في البحر الأحمر والبحر العربي، لذلك فإن تداعيات مثل هذه السيناريو ستكون خطيرة وترفع من مستوى الأسعار في اليمن بتقديرات تتراوح بين 30 إلى 70٪ في بعض السلع، وارتفاع في أسعار المشتقات النفطية وتراجع في مستوى التمويل للعمل الإنساني، وتراجع في تحويلات المغتربين.

## الفرص المحتملة لليمن

رغم تداعيات الحرب التي اشرفنا لها سابقاً وهي سلسلة من الآثار السلبية التي تصل في النهاية إلى الغذاء والدواء وكافة متطلبات الحياة المعيشية للناس، فإنها تفتح في ذات الوقت نوافذ محتملة للاستفادة منها واقتناصها باعتبارها فرص اقتصادية واستراتيجية يمكن البناء عليها في حال أخذت على محمل الجد من صناع القرار وكان هناك بيئة ملائمة تتمثل بقرارات سياسية وإرادة سياسية داعمة وأطر إدارية ومؤسسية مستجيبة.

### إعادة طرح اليمن كمسار بديل لتصدير الطاقة الخليجية:

أعدت الحرب الراهنة نقاشاً سابقاً حول المنافذ البديلة لمضيق هرمز لتصدير النفط إلى البحر الأحمر وبحر العرب. وقد مثل خط التصدير البديل للمملكة العربية السعودية الممتد إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر شريان مهم لتصدير النفط الخام بطاقة إنتاجية وصلت إلى خمسة ملايين برميل، ومع ذلك فإنه وبالإضافة إلى المسارات البديلة غير كافية لتعويض تعطل الامداد عبر مضيق هرمز. وتكشف الحرب الراهنة والضربات المتتالية من قبل إيران على الدول المجاورة أن المخاطر لن تكون آتية إذ بات التفكير في المسارات البديلة لتصدير النفط والغاز وتصدير واستيراد البضائع أمراً ملحاً وضرورياً.

وبالتالي فإن اليمن يعتبر أحد الخيارات الاستراتيجية المحتملة لممرات مستقبلية لتصدير النفط أو الغاز إلى بحر العرب أو البحر الأحمر، سواء عبر خطوط أنابيب أو تطوير موانئ تصدير وخدمات لوجستية مرتبطة بالطاقة. هذه الفكرة ليست جديدة بالكامل؛ إذ تناولت تحليلات سابقة اهتماماً سعودياً طويلاً الأمد بإيجاد منفذ مباشر إلى بحر العرب عبر شرق اليمن لتقليل الاعتماد على هرمز. ولكن هذه الفرصة تتطلب شروط تضمن شراكة متكافئة وتسوية للنزاعات الراهنة وبنية مؤسسية قادرة على الدخول في مشروع استراتيجي بهذا المستوى.

## رفع الأهمية الجيو-اقتصادية لليمن

رغم ما يشهده اليمن من تردي اقتصادي وانقسام سياسي وبنية تحتية منهارة إلا أن الحرب الراهنة كشفت عن قيمة جيو-اقتصادية مهمة نظراً لموقعه المطل على البحر الأحمر وبحر العرب. وبالتالي فإن موقع اليمن يمكن أن يتحول إلى جزء محوري في خرائط التجارة العالمية وتجارة الطاقة. ويتطلب إعادة التموضع للاستفادة من هذه الفرصة قناعة لدى صناع القرار اليمني في اليمن وإعادة رسم الخطط الاستراتيجية من وحي هذه الأهمية لاسيما وأن اليمن يشكل نافذة مهمة أيضاً على القارة الأفريقية. وخلاصة الأمر فإن الأهمية الجيو-اقتصادية بقدر ما هي مشكلة تستجلب التنافس والضغط الخارجي والاستقطاب في الوقت الراهن يمكن أن تتحول إلى فرصة ثمينة إذا ما توفرت الإرادة والقرار السيادي للاستفادة منها.

## احتمال تراجع جزئي للدعم الإيراني للحوثيين

لا شك بأن حالة الانهك التي ستخرج بها إيران من الحرب، والأعباء المالية والعسكرية، يفترض أن تقلص من قدرتها في تمويل أدوات النفوذ الإقليمي بنفس الزخم السابق، كما هو حال الحوثيين. فقد تلقت جماعة الحوثي دعماً فني وتقني وعسكري على مدى السنوات الماضية، وتمتلك مصادر دخل محلية كبيرة يجعلها قادرة على الصمود لفترات طويلة، لكن ضعف إيران وانكفاءها في معالجة أزماتها الداخلية سيشكل ورقة مهمة للحد من نفوذ الحوثيين وتعاضم قوتهم. وتعتمد هذه الفرضية على عوامل عدة من بينها طبيعة الاتفاق الذي سيجري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والمرجعية التي ستتحكم في مفاصل السلطة في إيران وقدرتها على تجاوز تداعيات الحرب والاستمرار في نهج تصدير الثورة الذي تتبناه منذ سبعينيات القرن الماضي.

## موقع الحكومة اليمنية في معادلات الأمن الإقليمي للطاقة

لفتت الأزمة الراهنة أنظار العالم إلى أهمية مسارات الطاقة البديلة والأمن البحري في الشرق الأوسط، وهذا يزيد من القيمة التفاوضية لليمن إذا ما استفادة من الفرصة وأثبتت وجودها كطرف مهم في معادلة الاستقرار الإقليمي. صحيح أن اليمن حالياً يعاني من أزمات مركبة وهي غائبة كلياً عن أية نقاشات في مستقبل الإقليم والعالم إلا أن الأزمة أكدت أنها يمكن أن تشكل رقماً مهمًا ضمن الدول المطلة على البحر الأحمر والبحر العربي.

الاستفادة من هذه الفرصة يرتبط بحسم الملفات الداخلية الملحة والمتمثلة في استعادة الدولة وفرض حالة من الاستقرار السياسي والأمني ووجود حكومة تتمتع بالشرعية للقيام بالتفاوض وتقديم إطار واضح للتعامل مع الأمن البحري الإقليمي.

## التوصيات

تُظهر الورقة أن الحرب الأمريكية-الإسرائيلية-الإيرانية لم تعد بالنسبة لليمن مجرد تطور إقليمي خارجي، بل تحولت إلى صدمة اقتصادية مركبة بدأت بالفعل في التأثير على كلفة الطاقة، والشحن البحري، وسلاسل الإمداد، والسيولة، وسعر الصرف، والتحويلات، والقدرة الشرائية للأسر، ونأمل أن تقف عند هذا الحد مع الهدنة الحالية.

وتكمن خطورة هذه الصدمة في أنها أثرت بصورة مباشرة على اقتصاد يعاني هشاشة بنيوية، وضعف في الاحتياطات، وانقسام مؤسسي ونقدي، واعتماد مرتفع على الواردات والمساعدات والتحويلات الخارجية.

وتوضح المعطيات التي استعرضتها الورقة أن أثر الحرب لا يتحرك في مسار خطي ومباشر، بل عبر قنوات متسلسلة ومتراصة، تبدأ من اضطراب الطاقة والملاحة، ثم تنتقل إلى فاتورة الاستيراد، فالطلب على النقد الأجنبي، ثم إلى الأسعار والتضخم والأمن الغذائي. ومع استمرار حالة عدم اليقين، وارتفاع كلفة المخاطر، وتباطؤ سلاسل التوريد، تصبح الحاجة ملحة إلى استجابة عملية لا تكتفي بردود الفعل الآنية، بل تسعى إلى احتواء الصدمة، وتخفيف انتقالها إلى السوق والمجتمع، وتعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف.

وفي هذا السياق، ينبغي النظر إليها باعتبارها حزمة أولويات عاجلة وواقعية تستهدف الحد من الخسائر، وتأمين الواردات الأساسية، وحماية استقرار السوق، وتقليل أثر الحرب على الفئات الأكثر هشاشة، ويتطلب تنفيذها تنسيق بين الحكومة، والبنك المركزي، والقطاع الخاص، والمانحين.

## أولاً: الحكومة الشرعية والبنك المركزي -إدارة الطلب على النقد الأجنبي واستقرار الأسعار-

1. إعلان إدارة الأزمات الحكومية عن برنامج طارئ للحد من تداعيات الحرب على الاقتصاد اليمني، وعقد لقاءات منتظمة لرصد تلك الآثار والتعامل معها بصورة فورية.
2. قيام لجنة تمويل الاستيراد بتطوير آلية انتقائية وشفافة للواردات الأساسية (الغذاء، الوقود، الدواء) لاسيما في حال تجددت الحرب، وذلك لضمان توجيه الموارد المحدودة نحو القطاعات ذات الأثر المباشر على الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي.
3. تعزيز الشفافية في البيانات النقدية من خلال نشر بيانات دورية حول تخصيصات العملة الأجنبية لاسيما تلك التي تذهب لشراء المشتقات النفطية من الخارج، والاحتياجات التشغيلية، وهيكل الواردات، بما يقلل من عدم اليقين ويحد من المضاربات.
4. تطوير نظام إنذار مبكر لرصد تحركات الأسعار وسلاسل الإمداد وربطها بآليات تدخل سريعة قبل انتقال الصدمة إلى الأسواق على شكل اختناقات في السلع أو ارتفاع غير مبرر للأسعار بالتعاون مع الوزارة المعنية ويمكن أن يدار عبر لجنة إدارة الأزمات الوزارية.
5. تحسين أدوات السياسة المالية والنقدية بحيث يتم اجتناب الضغط على سعر الصرف ووضع ضوابط تؤدي إلى ترشيد الطلب على النقد الأجنبي

## ثانياً: وزارة النقل

1. إنشاء منصة تشغيلية لرصد تكاليف الشحن والتأمين وزمن الرحلات والخطوط الملاحية، لدعم متخذي القرار في التعامل الفوري مع التطورات وتخفيف حدة الصدمة على الواردات.
2. إجراء تفاوض مع الخطوط الملاحية للحد من الرسوم الإضافية وإيجاد حلول للمشكلات اللوجستية.
3. إيجاد حلول لتخفيف رسوم التأمين والمخاطر المتصاعدة والتي فرضت مؤخراً على الحاويات والبضائع القادمة إلى اليمن، وإحياء فكرة صندوق دعم مخاطر التأمين الذي جرى النقاش حوله في فترات سابقة.
4. تقليص زمن المناولة والتخليص في الموانئ، لتقليص الكلفة المحلية والحد من تداعيات الارتفاعات في الكلف الخارجية.
5. مراجعة الرسوم والخدمات في الموانئ لتخفيف الأعباء على المستوردين، لتخفيف الصدمة إلى السوق لاسيما إذا ما تجددت الحرب واستمرت لفترة طويلة.
6. التنسيق المشترك مع القطاع الخاص لتحديد السلع ذات الأولوية وضمان انسيابية تدفقها.

## ثالثاً: وزارة الصناعة والتجارة

1. وضع آلية لرصد المخزون السلعي للمواد الأساسية، وربطه بزمن الشحن وكلفة الاستيراد لتوقع الاختناقات قبل حدوثها.
2. تطوير آليات رقابة قائمة على البيانات تستهدف الفجوة بين كلفة الاستيراد وسعر البيع بما يضمن عدم المغالاة في الأسعار ووجود احتكار لبعض السلع أو ارتفاعات غير مبررة على أسعار السلع.
3. تفعيل آليات كفاءة لمكافحة الاحتكار والمضاربة عبر استهداف نقاط الاختلال في سلاسل التوزيع، دون تعطيل التدفق الطبيعي للسلع بالتعاون مع الغرف التجارية الصناعية ومنظمات القطاع الخاص المختلفة.
4. إلزام كبار الموردين بالإفصاح الدوري عن مستويات المخزون والأسعار، لتعزيز الشفافية وتقليل عدم اليقين في السوق.
5. إنشاء غرفة طوارئ لرصد التوقعات في السوق والتواصل الفعال مع الجمهور، للحد من سلوكيات الشراء المفرط التي تضخم الصدمة، لاسيما إذا ما تجددت الحرب واستمرت لفترة أطول.

1. إنشاء غرفة عمليات مشتركة مع الجهات الحكومية لتبادل المعلومات حول الشحن والتكاليف والاختناقات بشكل فوري.
2. تنويع الموردين والمسارات اللوجستية وتقليل الاعتماد على مسارات عالية المخاطر.
3. إعادة هيكلة استراتيجيات المخزون بما يوازن بين كلفة التخزين ومخاطر الانقطاع.
4. تطوير أدوات إدارة المخاطر المالية، بما في ذلك توزيع مصادر التمويل وتقليل التعرض لتقلبات الصرف والتكاليف اللوجستية.
5. تعزيز الشفافية والتنسيق بين الشركات للحد من تضخيم المخاطر في التسعير والمساهمة في استقرار الأسواق.
6. الشفافية وتقليل عدم اليقين في السوق.
7. إنشاء غرفة طوارئ لرصد التوقعات في السوق والتواصل الفعال مع الجمهور، للحد من سلوكيات الشراء المفرط التي تضخم الصدمة، لاسيما إذا ما تجددت الحرب واستمرت لفترة أطول.



يُعدّ مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC) أحد أبرز منظمات المجتمع المدني في اليمن. تأسس المركز عام 2008، ويمتلك خبرة واسعة في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، وتفعيل المشاركة المجتمعية، ودعم المناصرة القائمة على الأدلة، وتطوير الإعلام، إلى جانب التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء.

يسعى المركز إلى الإسهام في تحسين النظام الاقتصادي في اليمن وجعله أكثر شفافية وعدالة، من خلال تعزيز قيم الشفافية والحوكمة الرشيدة ومشاركة المواطنين في صنع القرار، ودعم تطوير قطاع إعلامي حرّ ومهني ومستقل، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب، والحد من آثار النزاع على مسارات التنمية، بما يسهم في تحقيق السلام المستدام.

اليمن تعز - حي الدحي



٠٠٩٦٧ -٤- ٢٣٩٢٠٦



[www.economicmedia.net](http://www.economicmedia.net)



[economicmedia@gmail.com](mailto:economicmedia@gmail.com)



[@Economicmedia](https://twitter.com/Economicmedia)



[Economicmedia](https://www.facebook.com/Economicmedia)